المجلة العلميّة لعلوم الشّريعة
Scientific journal of Sharia Sciences
تصدر عن كلّيّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب
رقم التّصنيف الدولي (ISSN):1016-3006

تاريخ الاستلام: 05 - 05 - 2026 م تاريخ القبول: 07 – 06 - 2026 م تاريخ النشر: 30 – 06 - 2026 م

معالم فقه الحديث عند الإمام الترمذي في جامعه من خلال أبواب الطهارة والصلاة

أ. علي محمد الدروقي[1]

أ. بشير محمد بشير الدروقي.[2]

[1]، [2]قسم التفسيروالحديث. كلية علوم الشريعة. جامعة المرقب. ليبيا.

[1]amaldrugi@elmergib.edu.ly

[2]b.m.drogi@elmergib.edu.ly

ملخص البحث:

لما كان الإمام الترمذي من أبرز المحدثين اهتماما بفقه الحديث في (جامعه)، وبيان مذاهب العلماء وما عليه العمل، وقع الاختيار على (جامعه)، لهذه الدراسة، وذلك لبيان معالم فقه الحديث عنده، من ترجيحات، وتوجيهات، واستنباطات، وغير ذلك من الفوائد التي جعلت كتابه هذا كتابا جامعا للحديث والفقه، والعلل، فكان حقا (الجامع) كما سماه مؤلفه. وقد قسمت البحث إلى: مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة، المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام الترمذي. المطلب الثاني: التعريف بكتابه (الجامع)، وجهود العلماء في خدمته. المطلب الثالث: فقه الحديث: تعريفه، أهميته، ومكانته. المطلب الرابع: معالم فقه الحديث في جامع الترمذي، من خلال (أبواب الطهارة، والصلاة) . الخاتمة والتوصيات. وكان من أبرز نتائج هذا البحث: أن الإمام الترمذي إمام رفيع المكانة في الفقه والحديث. وأنه صاحب ملكة حديثية فقهية، وكتابه قاضٍ له بذلك، كما يُعد كتابه الجامع من الكتب الحديثية التي اهتمت وتميزت بذكر ما عليه العمل عند الفقهاء، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، إضافة إلى ظهور ملامح نزعته الاجتهادية المتمثلة في القدرة على الترجيح، وسعة الاطلاع على المذاهب وأدلتها، ومناقشتها، وما تخلل ذلك من موضوعية وإنصاف فريد مع المخالف.

الكلمات المفتاحية: الترمذي، سنن الترمذي، الصلاة، الطهارة، فقه الحديث.

Key Features of Hadith Jurisprudence in al-Tirmidhi's Collection Through the Chapters on Purification and Prayer.

[1] Ali Mohamed Al-Durouqi

[2] Bashir Mohamed Bashir Al-Darrouqi

[1,2] Department of Interpretation and Speech. Faculty of Sharia Sciences. University of Al-Aqab. Libya.

[1] amaldrugi@elmergib.edu.ly

[2] b.m.drogi@elmergib.edu.ly

Abstract:

Since Imam al-Tirmidhi was among the most prominent hadith scholars concerned with the jurisprudence of hadith in his Jami' (collection of hadiths), and with clarifying the schools of thought of scholars and the practices followed, his Jami' was chosen for this study. This was to demonstrate the features of his jurisprudence of hadith, including his preferred rulings, interpretations, deductions, and other benefits that made his book a comprehensive work on hadith, jurisprudence, and the defects of hadiths. Thus, it truly lived up to its name, "al-Jami'" (the Comprehensive). The research is divided into an introduction, four sections, and a conclusion. The first section provides a brief biography of Imam al-Tirmidhi. The second section introduces his book, "al-Jami'".Since Imam al-Tirmidhi was among the most prominent hadith scholars concerned with the jurisprudence of hadith in his Jami' (collection of hadiths), and with clarifying the schools of thought of scholars and the practices followed, his Jami' was chosen for this study. This was to demonstrate the features of his jurisprudence of hadith, including his preferred rulings, interpretations, deductions, and other benefits that made his book a comprehensive work on hadith, jurisprudence, and the defects.

Keywords: Al-Tirmidhi, Sunan Al-Tirmidhi, Prayer, Purification, Hadith jurisprudence.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

◆ **فكرة البحث وسبب اختياره:**

لما كان فقه الحديث ثمرة الرواية، وبه قوام الشريعة الغراء، لا سيما وقد عدّه المحدثون الأوائل نصف العلم، ولا استغناء لطالب الحديث عنه؛ اهتم به العلماء الأقدمون، وجعلوه من أولى اهتماماتهم، وأودعوه كتبهم ومؤلفاتهم، وفرغوا طاقاتهم العلمية فيه.

وحيث إن الإمام الترمذي من أبرز المحدثين اهتماما بفقه الحديث في (جامعه)، وبيان مذاهب العلماء وما عليه العمل، فقد وقع الاختيار على (جامعه) لهذه الدراسة، وذلك لبيان معالم فقه الحديث عنده: من ترجيحات، وتوجيهات، واستنباطات، وغير ذلك من الفوائد التي جعلت كتابه هذا كتابا جامعا للحديث والفقه، فكان حقا (الجامع) كما سماه مؤلفه.

◆ **إشكالية البحث وتساؤلاته:**

يسعى هذا البحث إلى بيان معالم فقه الحديث عند الترمذي، وإبراز شخصيته الفقهية الحديثية من خلال كتابه الجامع، وتتمحور إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

1- ما مكانة كتاب (الجامع) للترمذي من الناحية الحديثية الفقهية؟
2- ما مفهوم فقه الحديث؟ وما مكانته من علوم الشريعة؟
3- ما أهم ملامح فقه الحديث عند الترمذي من خلال تراجمه للأبواب؟
4- ما أهم ملامح الصنعة الفقهية عند الترمذي من خلال تعليقه على حديث الباب؟

◆ **أهداف البحث:**

1- معرفة المكانة الفقهية الحديثية لجامع الإمام الترمذي.
2- بيان مفهوم فقه الحديث، وأهميته، ومكانته من علوم الشريعة الغراء.
3- إبراز أهم ملامح فقه الحديث من خلال تراجم الأبواب.
4- إبراز أهم ملامح الصنعة الفقهية من خلال التعليق على حديث الباب.

◆ **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في الآتي:

1- كون جامع الإمام الترمذي من أعلام أئمة الحديث المشهورين بالتمكن في الصنعة الحديثية والفقهية وذلك جلي وواضح في كتابه الجامع.

2- أن جامع الترمذي يعد من المصادر الحديثية القليلة التي اهتمت بنقل وتوثيق أقوال الفقهاء والاعتناء بها.

3- جمْعُ الكتاب لأدلة الأقوال الفقهية، ونسبتها بدقة للقائلين بها، وبراعة الاختيار والترجيح على أصول وقواعد مدرسة أهل الحديث.

◆**منهج البحث:** اتبع الباحثان في هذا البحث المنهج الوصفي، وذلك في التعريف بالترمذي وبكتابه الجامع، وتعريف فقه الحديث وأهميته.

والمنهج الاستقرائي في بيان مواضع فقه الحديث وبيان أهم معالمه من خلال أبواب الطهارة والصلاة.

◆**منهجية الباحث:** اتبع الباحثان في هذا البحث المنهجية المعتمدة في المجلة العلمية لكلية علوم الشريعة، مراعين ضوابط الطباعة والإخراج فيها، كما التزما بتخريج الأحاديث –الواردة في غير الأمثلة التطبيقية- والحكم عليها إذا كانت خارج الصحيحين، وعرفا ببعض الأعلام المغمورين، وما عداهم فقد تمت الإشارة إلى مواضع ترجمتهم من المصادر المعتمدة؛ نظرا لضيق المقام.

◆**حدود البحث:** تتبع الباحثان أهم معالم وسمات فقه الحديث في (أبواب الطهارة والصلاة)، من كتاب (الجامع)، للإمام الترمذي.

◆**هيكلية البحث:** وقد قُسِّم هذا البحث إلى:

- المقدمة.
- المبحث الأول: نبذة موجزة عن الإمام الترمذي وكتابه (الجامع). وفيه:
  المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام الترمذي.
  المطلب الثاني: التعريف بكتابه (الجامع)، وجهود العلماء في خدمته.
- المبحث الثاني: فقه الحديث عند الترمذي من خلال (أبواب الطهارة، والصلاة). وفيه:
  المطلب الأول: مفهوم فقه الحديث، ومكانته من علوم الشريعة
  المطلب الثاني: ملامح فقه الحديث عند الترمذي من خلال تراجم الأبواب وترتيب الأحاديث.
  المطلب الثالث: ملامح الصنعة الفقهية عند الترمذي من خلال تعليقة على حديث الباب .
- الخاتمة، والتوصيات.

المبحث الأول: نبذة موجزة عن الإمام الترمذي وكتابه (الجامع)

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام الترمذي

- **أولا: اسمه، ونسبه، ومولده:**

هو: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى، الضحاك، السُّلَمِيُّ، الترمذي، الضرير.

وكنيته: أبو عيسى. الحافظ، العلم، الإمام، البارع[1]، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ (على نهر جيحون)[2]، ولد في حدود سنة 210هـ[3].

اختلف فيه، فقيل: ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم[4].

- **ثانيا: شيوخه:**

بلغ الإمام الترمذي مبلغا كبيرا في طلب العلم، وطاف البلاد، وسمع خلقا كثيرا من الخراسانيين والعراقيين والحجازِيين، فروى عن شيوخ أجلاء كثر، وشارك شيخه الإمام البخاري في كثير من شيوخه، فمن أبرز شيوخه: إسحاق بن راهويه المروزي (ت: 238هـ)[5]، وقتيبة بن سعيد الثقفي (ت: 240هـ)[6]، وعمرو بن على الصيرفي الفلاّس (ت: 249هـ)[7]، وعبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي (ت: 262هـ)، وسليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني (ت: 275هـ)، وغيرهم كثير من أكبر العلماء في عصره[8].

- **تلاميذه:**

أخذ عنه العلم والرواية كثيرون، فمنهم: مكحول بن الفضل النسفي (ت: 318هـ)[9]، وحماد بن شاكر النسفي (ت: 311هـ)[10]، وأبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي المروزي (ت: 346هـ)[11]، راوية

1- ينظر: جامع الأصول 193/1. والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد 96/1 ، ووفيات الأعيان 278/4، وفضائل الكتاب الجامع، ص 31، وتهذيب الكمال 250/26 ، وسير أعلام النبلاء 270/13.

2- ترمذ: مدينة قديمة من أمهات المدن من بلاد خراسان، تقع على الطرف الشمالي من نهر (بلخ)، المسمى بـ: (جيحون)، جنوب جمهورية أوزبكستان حاليا، على الحدود مع بلاد أفغانستان، شمالي بلاد إيران. ينظر: الأنساب، للسمعاني، 41/3، والروض المعطار، ص 132.

3- ينظر: سير أعلام النبلاء 271/13.

4- ينظر: المصدر نفسه 13/ 270، والأعلام، للزركلي 322/6.

5- له ترجمة في: تاريخ بغداد 362/7 وما بعدها.

6- له ترجمة في: تاريخ بغداد 481/14 وما بعدها.

7- له ترجمة في: تاريخ بغداد 117/14 وما بعدها.

8- ينظر: سير أعلام النبلاء 271/13

9- له ترجمة في: تاريخ الإسلام للذهبي 348/7.

10- له ترجمة في: سير أعلام النبلاء 5/15.

11- له ترجمة في: تاريخ الإسلام)، للذهبي 838/7.

(الجامع)[1]. والهيثم بن كليب الشاشي (ت: 335هـ)[2]، راوية (الشمائل)[3]، ونصر بن محمد بن سَبْرة الشِّيركَثّي[4]، وغيرهم الكثير ممن ذكرهم أصحاب التراجم[5].

- **ثناء العلماء عليه:**

قال تلميذه نصر بن محمد الشِّيرَكَثي: "سمعتُ محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل -يعني البخاري-: ما انتفعتُ بكَ أكثر مما انتفعتَ بي"[6].

وقال الإمام عمر المروزي[7]: "مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد، بكى حتى عمي، وبقي ضريرا سنين. و(جامعه) قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث، ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو"[8].

وقال أبو سعد الإدريسي[9]: "كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ"[10].

وقال الإمام الخليلي[11]: "أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة بن شداد، الحافظ، متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلامٌ في الجرح والتعديل، روى عنه ابن محبوب، والأجلاء بمرو، سمعنا سننه من بعض المراوزة، عن ابن محبوب عنه...، وهو مشهور بالأمانة، والعلم"[12].

1- كذا ذكر الإمام ابن الأثير في جامع الأصول 193/1، والإمام المزي في تهذيب الكمال 251/26، والإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء 272/13.

2- له ترجمة في: التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد، ص 479.

3- كذا ذكر الإمام الذهبي في: سير أعلام النبلاء 272/13.

4- له ترجمة في: التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد، ص 464.

5- ينظر: تهذيب الكمال 251/26، وسير أعلام النبلاء 271/13.

6- ينظر: تهذيب التهذيب 344/9.

7- أبو حفص، عمر بن أحمد بن علك المروزي، روى عن عباس الدوري وأحمد بن سيار وغيرهم، وروى عنه: ابن المظفر والدارقطني وابن شاهين، توفي -رحمه الله- سنة: 325هـ. ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث 906/3.

8- سير أعلام النبلاء 273/13.

9- أبو سعد، عبد الرحمن بن محمد الإدريسي، محدث سمرقند ومصنف تاريخها، رَوى عن ابن عدي والعباس الأصم وغيرهما، وروى عنه: أحمد العتيقي وغيره، توفي سنة: 405هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي 176/3.

10- ينظر: فضائل الكتاب الجامع، ص 31.

11- أبو يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد، القاضي الخليلي القزويني، الإمام الحافظ، والمحدث الناقد، له علم واسع بالحديث وعلله ورجاله، سمع من الحاكم النيسابوري، وابن شاهين وغيرهم، من مصنفاته: كتاب: الإرشاد، ومعجم شيوخه، توفي سنة: 446هـ. ينظر: التدوين في أخبار قزوين 501/2.

12- الإرشاد في معرفة علماء الحديث 904/3-905.

وقال الإمام المِزّي: "أحد الأئمة الحفاظ المُبَرّزين، ومن نفع الله به المسلمين"[1].

- **آثاره العلمية:**

خلّف الإمام الترمذي ثروة علمية ضخمة، أودع فيها خلاصة تجربته العلمية، وعلومه ومعارفه الفريدة، وهذه المصنفات في مجملها لا تخرج عن علمي الحديث، الدراية والرواية، وهي:

1- كتاب (الجامع)، وهو المعروف بـ: (سنن الترمذي)[2].
2- كتاب (العلل الصغير)، وهو الملحق بجامعه[3].
3- (العلل الكبير)[4].
4- (الشمائل المحمدية)[5].
5- (أسماء الصحابة)[6].
6- (الأسماء والكنى)[7].
7- (التفسير)[8].
8- (كتاب الموقوف)[9].

- **وفاته:** توفي الإمام الترمذي -رحمه الله- عن حياة مباركة قضاها في العلم والتعلم رافعا لواء سنة النبي ﷺ: في ثالث عشر رجب سنة: 279هـ، بترمذ، رحمه الله تعالى[10].

1- تهذيب الكمال 250/26.

2- نسبه إليه كل من ترجم له. ينظر: الأنساب، للسمعاني، 42/3، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ص 97. ووفيات الأعيان 278/4، وتهذيب الكمال 205/26.

3- كذا ذكر الإمام ابن الأثير. ينظر: جامع الأصول 193/1.

4- نسبه إليه: الإمام السمعاني في الأنساب، 42/3، والإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ، 154/2، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب 344/9. وهو مطبوع، بترتيب الإمام القاضي أبو طالب محمود بن علي التميمي الأصبهاني الشافعي (ت 585هـ). وينظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، ص 427، وتراث الترمذي العلمي، ص 52.

5- نسبه إليه الإمام الإسعردي في كتابه: فضائل الكتاب الجامع، ص 38، والإمام ابن كثير في البداية والنهاية، 77/11.

6- نسبه إليه الإمام ابن كثير في: البداية والنهاية، 647/14.

7- نسبه إليه الإمام الإسعردي في كتابه: فضائل الكتاب الجامع، ص 38، والحافظ ابن حجر في: تهذيب التهذيب 344/9.

8- نسبه إليه الإمام الخزرجي في: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص 355.

9- نسبه إلي نفسه في كتابه: العلل الملحق بـ(الجامع. ينظر: العلل الصغير، 232/6.

10- ينظر: فضائل الكتاب الجامع، ص 40، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ص 97، ووفيات الأعيان 278/4، وتهذيب الكمال 252/26، وتذكرة الحفاظ، للذهبي، 635/2.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب (الجامع)، وجهود العلماء في خدمته

- **أولا: التعريف بكتاب (الجامع):**

- اسم الكتاب: اشتهر كتاب الترمذي باسم: (سنن الترمذي) باعتبار اشتماله على أحاديث الأحكام والحلال والحرام، واشتهر باسم (الجامع)، باعتبار أنه اشتمال على ثمانية أنواع من فنون العلم[1]، كما اشتهر (بجامع الترمذي)، وقد سماه بـ: (الجامع الصحيح)، كلٌّ من: الحاكم والخطيب البغدادي وابن الأثير، لكن ذكر ابن الصلاح أن ذلك تساهل؛ فالترمذي لم يشترط الصحة كما فعل الشيخان، كما أن كتابه فيه الضعيف والمنكر والمعلل[2].

وذكر الكتاني تسمية (الجامع الكبير)[3].

واهتم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بالتحقق من اسم الكتاب، ورجح أن اسمه الكامل هو: (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل). وذلك استنادا على ما ذكره الحافظ الإشبيلي[4] في (فهرسه) [5]، وعلى نسختين من مخطوط (الجامع) تفيدان بذلك[6].

وبالنظر في محتوى الكتاب فإن هذا العنوان يتطابق مع ما جاء في الكتاب، فهو جامع ويهتم بالصحيح والمعلول، وبيان ما عليه العمل عند الفقهاء.

كما رجّح الشيخ نور الدين عتر تسميته بـ: (الجامع)[7].

- توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه: وهو مما لا شك فيه؛ وذلك لشهرة الكتاب وشهرة نسبته إلى الإمام الترمذي، حتى إن الترمذي لا يكاد يعرف إلا به، فقد نسبه لنفسه في كتاب (العلل الصغير)[8]، وتلقاه عنه علماء الأمة بالإسناد المتصل الصحيح، وأيضا فقد نسبه له كل من ترجم له من أصحاب كتب

1- وهي: الأحكام، والسير والآداب، التفسير، والعقائد، والفتن، والأشراط، والمناقب. كما أنه اشتمل على كتاب لم يوجد في غيره من الكتب الستة، وهو: كتاب: الأمثال.

2- ينظر: معرفة أنواع علم الحديث، ص 40.

3- الرسالة المستطرفة، ص 11.

4- محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي، مقرئٌ، من حفاظ الحديث، لغويّ أديب. من أهل إشبيلية، بقي من تصانيفه (فهرسة ما رواه عن شيوخه)، قال ابن ناصر الدين: بيعت كتبه لصحتها بأغلى الأثمان، ولم يكن له نظير في الإتقان، توفي سنة: 575هـ. ينظر: شذرات الذهب 299/4.

5- ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص 98.

6- ينظر بتوسع: تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، ص 55 وما بعدها.

7- الإمام الترمذي وموازنة بين جامعه والصحيحين، ص 45.

8- 230/6.

التراجم[1].

- فضله ومكانته: يعد كتاب (الجامع) للترمذي من أشهر كتب السنة، ويأتي في أعلى المراتب بعد الصحيحين مع باقي كتب السنن الأربعة، وقد جمع فيه مؤلفه من الفقه والحديث والعلل علما غزيرا، مما يجعله حقا كتابا جامعا للعلم، مليئا بالفرائد والفوائد، مؤصِّلا لفقه الحديث جامعا لأقوال الفقهاء وأدلتهم، إضافة لكونه كتابا مهما لمعرفة علل الحديث والصحيح والحسن والضعيف والغريب.

قال الترمذي: "صنفت هذا الكتاب -يعْنِي (الجامع)- فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به وعرضته على عُلَمَاء خُرَاسَان فرضوا بِهِ وَمن كَانَ فِي بَيته هَذَا الْكتاب فكأنَّما في بيته نبي يتكلَّم"[2].

وقال الذهبي: "في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل"[3].

وقال ابن رشيد[4]: "إن كتاب الترمذي تضمن الحديث مصنفا على الأبواب، وهو علم برأسه، والفقه وهو علم ثانٍ، وعلل الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب، وهو علم ثالث، والأسماء والكنى، وهو علم رابع، والتعليل والتجريح وهو علم خامس، ومن أدرك النبي ﷺ ومن لم يدركه ممن أسند عنه في كتابه، وهو علم سادس، وتعديد من روى ذلك الحديث، وهو علم سابع. هذه علومه المجملة، وأما التفصيلية فمتعددة، وبالجملة فمنفعته كثيرة، وفوائده غزيرة"[5].

وقال ابن العربي المالكي: "وليس فيها –يعني كتب الحديث- مثل كتاب الترمذي حلاوةَ مقْطَعٍ، ونفاسة مثْرٍ، وعذوبة مشْرعٍ، وفيه أربعة عشر علما، فهو قد صنف، وأسند، وصحح، وأسقم، وعدد الطريق وجرح وعدل، وأسمى، وأكنى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله.، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مؤنقة، وعلوم متفقة متسقة"[6].

1- ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص 98، وفضائل الكتاب الجامع، للاسعردي، ص 30، وسير أعلام النبلاء،172/13.

2- تذكرة الحفاظ 154/2.

3- سير أعلام النبلاء 274/13.

4- أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن محمَّد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي، المالكي، محب الدين، الإمام المحدث ذو الفنون، من مصنفاته: (إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح)، و(جزء في مسألة العنعنة)، توفي سنة: 721هـ. ينظر: طبقات المفسرين للداودي 219/2.

5- نقله عنه السيوطي في قوت المغتذي 22/1.

6- عارضة الأحوذي 5/1.

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: "سمعت الإمام إسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري بهراة وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتبه فقال: كتابه عندي أتفع من كتابي البخاري ومسلم؛ لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل الى فائدته كل أحد من الناس، وأبو إسماعيل الأنصاري: هو شيخ الإسلام الهروي صاحب كتاب منازل السائرين" [1].

وقال الباجوري: "وناهيك بـ(جامعه)، الجامع للفوائد الحديثية والفقهية، والمذاهب السلفية والخلفية، فهو كافٍ للمجتهد، مغنٍ للمقلد"[2].

- عرض عام للكتاب: من خلال تتبع كتاب (الجامع)، والنظر فيه: يتبين أنه قد رتبه على الأبواب الفقهية، وأكثر فيه من رواية الأحاديث الصحيحة وغيرها، وذكر عقب كل حديث –غالبا- درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف، فجاء كتابا جامعا حافلا بالجودة والإتقان، مشتملا على مختلف الموضوعات الهامة التي أهلته لأن يكون ضمن الأصول الحديثية الستة.

فالكتاب مشتمل على أحاديث الأحكام وغيرها، إضافة إلى ما أولاه من العناية بأبواب المواعظ والآداب والتفسير والمناقب، فكان مميزا بهذا النوع من الاهتمام والعناية.

كما اهتم بإبراز فقه الحديث عقب تخريجه لأحاديث الباب، وذلك ببيان مذاهب فقهاء الأمصار، وما عليه العمل عندهم، مما يُعد ميزة وخصيصة لهذا الكتاب الجامع بين فنون الرواية والدراية.

وقد ترجم الترمذي لأحاديث الباب بتراجم أشبه ما تكون بالعناوين العريضة التي تظهر مضمون الأحاديث، إضافة إلى ما فيها من دلالات نقدية وفقهية، وهذه التراجم يمكن تقسيمها بشكل عام على قسمين:

- القسم الأول: تراجم عامة، تشمل أحاديث ومسائل وأبوابا كثيرة متعددة تشترك في نوع موضوعاتها، كمسائل الصلاة، أو الزكاة، ويعنون أبو عيسى بلفظ: (أبواب)، مستعملا هذه الصيغة: (أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ)، و (أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ)، وهكذا..
- القسم الثاني: تراجم جزئية: توضع لمسألة معينة، يخرج الترمذي حديثا أو أحاديث تدل عليها، ويستعمل لها كلمة (باب)، فيقول: باب كذا، مثل: (باب ما جاء إن مفتاح الصلاة الطهور)، و (باب ما جاء في مواقيت

1- شروط الأئمة أصحاب الكتب السنة، ص24.

2- المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية، ص 106.

قلنا: ولمعرفة فضائل جامع الترمذي، وفوائده ومنزلته من بين كتب السنة، ينظر: فضائل الكتاب الجامع، ص 32-41. والنفح الشذي في شرح جامع الترمذي 184/1. والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص 41-66.

الصلاة).

وأما عددُ الأبواب الأصلية في جامع الترمذي فهي: خمسون كتابا، وعدد أحاديثه (3956) حديثٍ.

فالخلاصة الجامعة: أن كتاب الترمذي كتاب رواية ودراية، أودع فيه المقاصد البديعة التي تفرقت في كتب من سبقه، فاشتمل على صناعة الحديث ودقتها، وصناعة الفقه وجودتها.

كما ذيله بفصل نفيس في آخر الكتاب وهو: (كتاب العلل الصغير)، فهو كالمقدمة المبينة لمنهج الكتاب، حيث تكلم فيه عن حال أحاديث الكتاب إجمالا، فذكر أن جميع أحاديثه قد عمل بها العلماء أو بعضهم خلا حديثين، وذكر فيه أسانيده بالمذاهب الفقهية وأقوال العلماء، وقواعد هامة في علم الرجال، وأقسام الرواة، وفسر بعض اصطلاحات المستعملة، وهي: الحسن والغريب، وسكت على سائر اصطلاحاته.

قال ابن الأثير: "كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأقلها تكرارا، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها"[1].

- جهود العلماء في خدمة كتاب: (الجامع):

أولا: أهم شروحه:

1- (عارضة الأحوذي) للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت: 546هـ)[2].
2- (النفح الشذي شرح جامع الترمذي)، لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الشافعي (743هـ)، بلغ فيه إلى دون ثلثي الجامع[3].
3- ثم كمله الحافظ زين الدين: عبد الرحيم بن حسين العراقي (ت: 806هـ)، ولم يكمله[4].
4- تكملة على تكملة شرح الترمذي؛ للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: 826 هـ)، ذكر المناوي أن أبا زرعة أكمل كتاب والده[5].
5- تكملة شرح سنن الترمذي، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902 هـ) [6].

1- جامع الأصول 193/1.

2- وهو مطبوع ومتداول.

3- وقد قام الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، بتحقيق هذا الكتاب في مجلدين، دار الصالح، القاهرة، سنة: 2022م.

4- منه نسخة مخطوطة، بتركيا.

5- وهو مفقود. وينظر: العجالة السنية، ص 4.

6- ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة، ص 271، وفي فتح المغيث 37/4.

6- شرح الترمذي، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي، المعروف بابن رجب الحنبلي، (ت 795هـ) [1].

7- شرح جامع الترمذي، للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن علي المصري الشافعي، المعروف بابن الملقن، (ت 804 هـ)[2].

8- شرح الترمذي، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني، المعروف بابن حجر العسقلاني، (ت 852 هـ)[3].

9- قوت المغتذي على جامع الترمذي؛ لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر المصري الشافعي، المعروف بالسيوطي، (ت: 911 هـ) [4].

10- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي؛ لأبي العُلى محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، (ت 1353 هـ)[5].

11- العرف الشذي على جامع الترمذي؛ لمحمد أنور شاه الكشميري الحنفي؛ (ت: 1352 هـ)[6].

12- معارف السنن شرح سنن الترمذي؛ لمحمد يوسف البنوري الحنفي، (ت1397هـ)[7].

- **ثانيا: الدراسات التي أُقيمت حوله:**

1. اللباب فيما يقول الترمذي: (وفي الباب)، لابن حجر العسقلاني[8].
2. لب اللباب فيما يقول الترمذي (وفي الباب)، للبنوري[9] وصل فيه إلى (أبواب الزكاة)، ولم يكمله، لكنه كلف تلميذه: محمد حبيب الله مختار الشهيد (ت: 1418هـ)، فألف كتاب:
3. كشف النقاب عما يقول فيه الترمذي (وفي الباب)[10].
4. نزهة الألباب في قول الترمذي (وفي الباب)، لحسن بن محمد بن حيدر الوائلي[11].

1- ينظر: كشف الظنون 559/1.

2- المصدر نفسه.

3- ذكره الإمام السيوطي، في: قوت المغتذي 22/1.

4- وهو مطبوع ومتداول.

5- وهو مطبوع ومتداول.

6- وهو مطبوع ومتداول.

7- وهو مطبوع ومتداول.

8- نسبه له: السيوطي في قوت المغتذي 22/1.

9- نسبه لنفسه في مقدمة معارف السنن 2/1.

10- وهو مطبوع، منه طبعة مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي، باكستان، سنة: 1988م

11- وهو مطبوع عن دار ابن الجوزي، في أربع مجلدات، سنة: 1426هـ.

5. فضائل الكتاب الجامع للترمذي، للإسعردي[1].
6. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين لنور الدين عتر[2].
7. تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي لعبد الفتاح أبو غدة[3].
8. صحيح الترمذي لناصر الدين الألباني[4].
9. ضعيف الترمذي له أيضا[5].

- أهم وأشهر طبعاته المحققة على النسخ الخطية:

1- طبعة الشيخ أحمد شاكر وسماه (الجامع الصحيح)، وهي طبعة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر. بتحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، وقد جاء الكتاب في خمسة أجزاء، صدرت الطبعة الثانية منه سنة: 1395هـ - 1975م، واعتمد فيها المحقق على نسختين خطيتين وبعض النسخ المطبوعة قديما.

2- طبعة الدكتور بشار عواد معروف، وسماه (الجامع الكبير)، وهي طبعة: دار الغرب الإسلامي، بيروت. وقد جاء الكتاب في ستة أجزاء، وقد قابله على عدة نسخ خطية وقدم له مقدمة وافية، بين فيها منهجه في التحقيق والنسخ التي اعتمد عليها.

هذا، وقد أشار الشيخ عبد الفتاح أبو غدة إلى الحاجة الملحة لإعادة طبع الكتاب، مع مقابلته على النسخ الخطية، وذكر النسخ النفيسة للكتاب مع أماكن تواجدها وأرقامها[6].

1- حققه الدكتور صبحي السمرائي، وهو مطبوع عن دار الكتب، بيروت، سنة: 1409هـ.

2- وأصله رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر، وهو مطبوع بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1970م.

3- مطبوع عن مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، 1993م.

4- وهو مطبوع ومتداول.

5- وهو أيضا مطبوع عدة طبعات ومتداول.

6- ينظر تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، ص 60، وما بعدها.

المبحث الثاني: فقه الحديث عند الترمذي من خلال (أبواب الطهارة، والصلاة)

المطلب الأول: مفهوم فقه الحديث، ومكانته من علوم الشريعة.

- **أولا: تعريفه:**

فقه الحديث هو: استنباط الأحكام الشرعية من الأحاديث النبوية، ومعرفة أمور الحلال والحرام والمكروه والمندوب، وسائر ما يتعلق بالأحكام الشرعية من نهي أو إباحة أو ندب أو تحريم أو تحليل، وما يستفاد من فقه الحديث، وفهم مراده، وصاحب هذا العلم يسمى: الفقيه"[1]. وهو يندرج تحت علم الحديث رواية.

- **ثانيا: أهمية فقه الحديث:**

لفقه الحديث أهمية كبيرة، تظهر وتتجلى في قوله ﷺ: "من يرد الله به خيرا يفقه في الدين"[2]. وفي قوله ﷺ: "نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه"[3].

ورحم الله الإمام الخطيب البغدادي إذ يقول: "ليس يكفيه إذا نصب نفسه للفتيا أن يجمع في الكتب ما ذكره يحيى[4] دون معرفته به ونظره فيه وإتقانه له. فإن العلم هو الفهم والدراية، وليس بالإكثار والتوسع في الرواية"[5].

قال الإمام السيوطي: "قالت الأقدمون: المحدث بلا فقه كعطار غير طبيب، فالأدوية حاصلة في دكانه ولا يدري لماذا تصلح. والفقيه بلا حديث كالطبيب ليس بعطار يعرف ما تصلح له الأدوية إلا أنها ليست عنده"[6]. ولله در القائل:

1- ينظر: السنة النبوية المطهرة قسم من الوحي الإلهي، ص 126.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، 39/1، برقم: 71. ومسلم في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب النهي عن المسألة، 718/2، برقم: 1037، كلاهما من طرق عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن معاوية ﷺ، به.

3- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم، 322/3، برقم: 3660، والترمذي في سننه، أبواب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، 33/5، برقم: 2685، كلاهما من حديث زيد ثابت ﷺ، به. وقال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأنس، وحديث زيد بن ثابت هذا حديث حسن". وقد أورده الكتاني ضمن الأحاديث المتواترة. ينظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، ص 34.

4- يعني ابن معين رحمه الله.

5- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص 174/2.

6- الحاوي للفتاوي 277/2.

يا طالب العلم الذي ** ذهبت بمدته الرواية
كن في الرواية ذا العناية ** بالرواية والدراية
وارو القليل وراعه ** فالعلم ليس له نهايه[1].

فالفرق بين المحدث الفقيه وغير الفقيه كبير، فليس كل من حفظ الأحاديث والآثار ورواها وحدث بها يعتبر فقيها، فإن المحدثين كثرة كثيرة، وأهل الفقه قليل جدا؛ ولهذا قال الإمام أحمد وقد سئل عن عبد الرزاق الصنعاني[2]، أكان له فقه؟ فقال الإمام أحمد: "ما أقل الفقه في أصحاب الحديث"[3].

ولأهميته؛ عدّه المحدثون نصف العلم، وحثوا على التفقه في معاني الحديث، وعدم الركون لمجرد الرواية دون الاهتمام بالمتون وفقهها، قال علي بن المديني: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[4]. وقال سفيان بن عيينة: "يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث لا يقهركم أصحاب الرأي، ما قال أبو حنيفة شيئا إلا ونحن نروي فيه حديثا أو حديثين[5]. قال: فتركوه، وقالوا: عمرو بن دينار عمن؟"[6]. وقال ابن وهب[7]: "كل صاحب حديث لا يكون له رأس في الفقه لا يفلح أبدا، ولولا أن الله أنقذنا بمالك لضللنا"[8].

وقال ابن عبد البر: "الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذم الإكثار دون تفقه ولا تدبر"[9].

كما جعل بعض العلماء من أهم مرجحات الأخبار: أن يكون رواتها فقهاء؛ لأن عناية الفقيه بما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك[10]، قال وكيع: (وحديث تداوله الفقهاء خير من أن يتداوله

1- هذه الأبيات أنشدها فارس بن الحسين، نسبها له الإمام ابن الصلاح. ينظر: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح، ص 250.

2- أبو بكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم، اليماني، الصنعاني، ثقة حافظ، صاحب: (المصنف)، عمي في آخر عمره فتغير، توفي سنة: 211هـ، رحمه الله. ينظر: تهذيب الكمال 52/18.

3- ينظر: طبقات الحنابلة 329/1.

4- ينظر: المحدث الفاصل، ص 320.

5- وهذه شهادة لأبي حنيفة أنه يوافق الأحاديث في أغلب أقواله واجتهاداته، لا مجرد الرأي المحض.

6- ينظر معرفة علوم الحديث، ص 66.

7- أبو محمد، عبد الله بن وهب بن مسلم، الفهري مولاهم، المصري، الحافظ الفقيه، من أصحاب الإمام مالك، جمع بين الفقه والحديث والعبادة، توفي سنة: 197هـ، رحمه الله. ينظر: ترتيب المدارك 228/3.

8- ينظر: الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي، ص 202.

9- المصدر نفسه، ص 402.

10- ينظر: الكفاية 262/2.

الشيوخ)[1].

- **ثالثا: مكانة فقه الحديث.**

من المعلوم أنه لا استغناء لطالب الحديث عن طلب الفقه وتحصيله من الفقهاء، ليحصل له بذلك الجمع بين الفقه والحديث، والعلماء متفقون على أن الإقلال من الرواية والإكثار من التفقه أفضل من الإكثار من الرواية دون تفقه[2].

إذِ المقصود من طلب الحديث العمل والاقتداء، ولا يحصل ذلك إلا بإدراك المعاني وتعقّل مضمون المباني، ففقه الحديث هو ثمرته ومضمونه وجليل معناه، ولهذا كانت مكانته عظيمة، ومنزلته من علوم الشريعة رفيعة، حتى إن الحاكم النيسابوري قد عدّه ضمن أنواع علوم الحديث، فقال: "النوع العشرون من هذا العلم: ... معرفة فقه الحديث؛ إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة"[3].

وقال الإمام البخاري ينصح أحد تلاميذه: "... فإن لم تطق هذه المشاق كلها فعليك بالفقه الذي يمكنك تعلمه وأنت في بيتك قارٌّ ساكن لا تحتاج إلى بعد الأسفار وطي الديار وركوب البحار، وهو مع ذا ثمرة الحديث، وليس ثواب الفقيه بدون ثواب المحدث في الآخرة، ولا عزةً بأقل من عزة المحدث"[4].

قال الإمام ابن حجر الهيتمي معلقا على كلام الإمام البخاري: "واستفيد من ذلك مزيد فضل الفقه وأنه ثمرة الحديث، وإن كان طلب الحديث أشد وتحصيله أشق، ... وقال الشافعي: من حفظ الفقه عظمت قيمته، ومن تعلم الحديث قويت حجته، ومن تعلم الشعر والعربية رق طبعه، ومن تعلم الحساب جزل رأيه ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه"[5].

1- ينظر: الكفاية 264/2.

2- ينظر: جامع بيان العلم وفضله، ص 395، وما بعدها.

3- معرفة علوم الحديث، ص 63.

4- ينظر: تهذيب الكمال 464/24.

5- الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيثمي، ص 203.

المطلب الثاني: ملامح فقه الحديث عند الترمذي من خلال تراجم الأبواب

من المعلوم أن تراجم الأبواب هي: العناوين العريضة الدالة على مضمون الأحاديث التي اشتمل عليها ذلك الباب، ولاشك أن الوقوف عندها وإدراك معانيها ودلالاتها الحديثية والفقهية أمر غاية في الأهمية، وذلك لمعرفة مدى مطابقتها للأحاديث، وإبراز جهود المصنِّف في توظيفها لبيان آرائه واختياراته العلمية.

ولعلّ من أول الملامح الفقهية التي يمكن إبرازها عند الترمذي، ما كان منه في تراجمه للأبواب، حيث كانت عباراته غاية في الدقة والإتقان، وذلك لما فيها من دلالات فقهية تحمل في طياتها براعة الاستهلال، ودقة الاختيار، وجودة النظر الفقهي، فهي تدل على فهمه وفقهه، وعلى اختياره في المسألة التي تضمنتها أحاديث الباب.

وتراجم الترمذي مقسمة إلى قسمين: القسم العام، ويطلق عليه (أبواب) مضافا لموضوع الأحاديث المندرجة تحته، كـ(أبواب الصلاة) مثلا. والنوع الخاص لمسألة أو مسائل، ويطلق عليه (الباب) مضافا إليه ما يدل عليه الحديث أو الأحاديث من مسائل فقهيه، أو فوائد توجيهية.

وهي -أي النوع الثاني- ما يركز عليها في تضمين فقه الحديث وما يدل عليه، وهي في الغالب تراجم ظاهرة واضحة الدلالة على الغرض الذي يريده من الباب، والمعاني التي يتضمنها حديث الباب، مما يجعل كتاب (الجامع) من أسهل الكتب بالنسبة لفهم معاني التراجم وإدراك مقاصدها.

ويظهر لقارئ الكتاب نمطا عامة في تراجمه، وهي استعماله كلمة (ما جاء)، فيقول في أغلب الأحيان: (باب ما جاء في كذا..)، فهو يتنوع في التراجم ويتفنن فيها، ويرتبها على مسائل الفقه ترتيبا بارعا، ويمكن أن نلخص أهم خصائص التراجم في جامع الترمذي فيما يلي:

1- أنها في الغالب تراجم ظاهرة الدلالة على ما وضعت له، وهذا النوع يسمى عند المحدثين بالتراجم الظاهرة، وله فيها مسالك:

أ- الصيغة العامة: ومثال ذلك قوله: (باب ما جاء في السواك)، وأخرج فيه حديث: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"[1].

فيلاحظ أنها صيغة خبرية عامة تحتمل عدة أوجه فهي، مثل: فضل السواك، وحكمه، وكيف يستعمل؟ وأوقات استعماله،.. إلخ.

فالعنوان دلّ على محتوى الباب بوجه عام، ثم عين الترمذي مراده بما ذكر من الحديث، فحدد أحد المحتملات.

ب- الصيغة الخبرية الخاصة: ومن الأمثلة عليها قوله: "باب ماذا يقول إذا دخل الخلاء"، ثم ساق

1- الجامع 76/1، برقم: 22.

حديث أنس مرفوعا: "كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث"[1].

فالترجمة جاءت بصيغة خاصة، بمعنى أنها حددت موضوع الباب وهو: المشروع من القول عند إرادة دخول الخلاء، فالموضوع الذي تناوله الحديث خاص، وكذلك عنوان الباب جاء مناسبا له.

ج- صيغة الاستفهام: ومثال ذلك: قول الترمذي في (أبواب الطهارة): (باب ما جاء في كم تمكث النفساء؟). ثم ساق حديث أم سلمة رضي الله عنها، قالت: "كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوما،..." الحديث [2].

ثم قال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسّة الأزدية عن أمّ سلمة". وقوله: (حديث غريب) يعني أنه ضعيف[3]، حيث تفردت مسّة الأزدية براويته عن أُمّ سلمة، ومسّة مجهولة؛ لأجل ذلك عبر عن الترجمة بصيغة الاستفهام؛ لأن الحديث ضعيف عنده، لكنه بعد ذلك نقل إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصلى، ثم نقل الخلاف في كم تمكث النفساء إذا رأت الدم بعد الأربعين، وذكر أقوال الفقهاء في ذلك، وأن أكثر الفقهاء على أنها لا تدع الصلاة بعد الأربعين، وعزاه أيضا لسفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي وأحمد وإسحاق. ونقل قول الحسن البصري أنها تدع الصلاة خمسين يوما إذا لم تر الطهر، وقول عطاء والشعبي: ستين يوما.

فالترمذي نقل الخلاف الفقهي في كم تمكث النفساء إذا رأت الدم بعد الأربعين، وهذا من دواعي الترجمة بصيغة الاستفهام.

د- اقتباس الترجمة من حديث الباب، بأن يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له، كله أو بعضه، ومثال ذلك: قوله في (أبواب الطهارة): (باب: لا يقبل الله صلاة بغير طهور)، ثم أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: "لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول"[4]. وقوله في (أبواب الصلاة): باب: (لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا سجدتين)، ثم خرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: "لا صلاة بعد الفجر إلا سجدتين". ثم قال: "وهو ما اجتمع عليه أهل العلم: كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر، ومعنى هذا الحديث: إنما يقول: لا صلاة بعد طلوع

1- الجامع 55/1، برقم: 5.

2- المصدر نفسه 203/1، برقم: 139.

3- وقد انتهت دراسة "نور الدين عتر" إلى أن قول الترمذي "حديث غريب" يعني عنده: ضعيف، بخلاف قوله: "حسن غريب" أو "حسن صحيح غريب". ينظر: الإمام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين، ص 179.

4- الجامع 51/1.

الفجر، إلا ركعتي الفجر"[1].

والفائدة من الترجمة بلفظ الحديث أو بعضه: إعلام أن المصنف قائل بظاهر ذلك الحديث ذاهب إليه، وذلك في الغالب، وهو من مسالك الإمام البخاري، وتابعه تلميذه الترمذي في هذا المسلك كثيرا، إلا أنه يذكر مذاهب العلماء واختياراتهم بعد الحديث فيظهر اختياره من ذلك.

هـ- هناك مسالك اختص بها الترمذي في تراجمه للباب، وتفرد بها عن غيره، ومن ذلك: إذا كان في المسألة قولان أو أكثر ولكل دليله من السنة، فإنه يعقد بابا لكل قول، وكذلك إذا كان الحديث من المختلِف، أو الناسخ والمنسوخ، فيعقد لكل قول بابا: مثال ذلك قوله: (أبواب الطهارة): باب الوضوء مما مست النار"، وساق حديثا، ثم قال: (باب ترك الوضوء مما غيرت النار)، وساق حديثا، ثم بين أن هذا ناسخ للأول[2]، وأنه مذهب أكثر العلماء، ونظير ذلك كثير في (الجامع)؛ لأنه قد أدخل في كتابه ما عمل به العلماء من الأحاديث، وحكى مذاهبهم في مسائل الفقه، فلذلك يعدد الأبواب، فيجعل لكل طائفة بابا خاصا لتخريج أدلة مذهبها[3].

لكن لم يلتزم ذلك دائما، بل أكثر منه، واكتفى في بعض الأحيان بباب واحد في المسألة المختلف فيها.

2- يستعمل الترمذي التراجم الاستنباطية، وهي التي تحتاج في مطابقتها لحديث الباب إلى نوع تفكر واستنباط، وفائدتها: أن المؤلف يريد الوصول بالقارئ إلى نتيجة لا تدل عليها أحاديث الباب التي بين يديه بصورة مباشرة، فيضع له ما يرشد إليها في العنوان؛ ليصل إليها القارئ بإعمال فكره، ويعلم أنها المقصودة.

والترمذي مقلٌّ من الاستنباط في تراجم كتابه، وهي في جملتها قريبة من الفهم ليست بعيدة، ومن مسالك هذا النوع من التراجم عند الترمذي:

أ- الاستنتاج بطريق اللزوم، ومثاله: قوله في (الصلاة)، (باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صُلِّي فيه مرة)، ثم خرج حديث أبي سعيد ﷺ: "جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ فقال: أيكم يتجر على هذا؟ فقام رجل فصلى معه"[4].

فهذا الحديث استنبط منه الترمذي مشروعية صلاة الجماعة مرة ثانية في المسجد نفسه؛ لأن النبي ﷺ ندب من يصلي مع الرجل المتخلف عن الجماعة فدل على جواز ذلك.

ب- أن تتضمن ترجمة الباب حكما زائدا على مدلول الحديث؛ لوجود ما يدل على هذا الحكم من طريق

1- الجامع 542/1.

2- المصدر نفسه 114/1-116.

3- ينظر مثلا: باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، ثم باب في ترك القنوت، الجامع 218/1.

4- الجامع 297/1، برقم: 220.

آخر، مثال ذلك قوله في أبواب الطهارة: (باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق). وأخرج فيه حديث سلمة بن قيس قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا توضأت فاستنثر، وإذا استجمرت فأوتر". قال الترمذي: "وفي الباب عن عثمان، ولقيط بن صبرة، وابن عباس، والمقدام بن معدي كرب، ووائل ابن حجر، وأبي هريرة". "وحديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح". ثم قال: "اختلف أهل العلم فيمن ترك المضمضة والاستنشاق، فقالت طائفة منهم: إذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعاد الصلاة، ورأوا ذلك في الوضوء والجنابة سواء، وبه يقول ابن أبي ليلى، وعبد الله بن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وقال أحمد: الاستنشاق أوكد من المضمضة. وقالت طائفة من أهل العلم: يعيد في الجنابة، ولا يعيد في الوضوء، وهو قول سفيان الثوري، وبعض أهل الكوفة. وقالت طائفة: لا يعيد في الوضوء، ولا في الجنابة، لأنهما سنة من النبي صلى الله عليه وسلم، فلا تجب الإعادة على من تركهما في الوضوء، ولا في الجنابة، وهو قول مالك والشافعي"[1].

فالباب معقود للمضمضة والاستنشاق وليس في الحديث ذكر المضمضة.

ج- مطابقة الترجمة للحديث بالعموم والخصوص: بأن يكون الحديث خاصا والترجمة أعم منه، والعكس صحيح، ومثاله: قول الترمذي في (أبواب الصلاة): "باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة"، وأخرج حديث أبي هريرة ﷺ: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة"[2]. فالترجمة خاصة بصلاة الجمعة، والحديث شامل لكل صلاة، فهو أعم من الترجمة، واستنبط الترمذي حكم الترجمة من الحديث لأنها أحد أفراده.

د- الترجمة بشيء بديهي قد يظنه الناظر قليل الجدوى، ثم بالبحث والاستقصاء تظهر له فائدةٌ مُجْدِيةٌ. ومثال ذلك قول الترمذي في (أبواب الصلاة): (باب ما جاء في الصلاة على الخُمر)، أخرج فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما: قال: "كان رسول الله -ﷺ- يصلي على الخُمرة" [3]. والخُمرة هي: حصيرة صغيرة كالسجادة في زماننا.

وقال أيضا: باب ما جاء في الصلاة على الحصير): وأخرج فيه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ صلى على حصير"[4].

فربما يُتوهم أن مثل هذه الترجمة غير مجدية؛ لأن ما تضمنته أمر شائع معلوم، لكنها في الحقيقة ذات

1- الجامع 82/1، برقم: 27.

2- المصدر نفسه 658/1، برقم: 524.

3- المصدر نفسه 433/1، برقم: 331.

4-المصدر نفسه 434/1، برقم: 332.

فائدة، حيث إنها إشارة إلى الرد على من كره ذلك كابن الزبير وغيره.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في (الفتح)[1]: "أن النكتة من ترجمة البخاري لباب –الصلاة على الحصير، الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق شريح بن هانئ أنه سأل عائشة أكان النبي ﷺ يصلي على الحصير والله تعالى يقول: (وجعلنا جهنم للكفرين حصيرا)؟ فقالت: لم يكن يصلي على الحصير. فكأنه لم يثبت لدى المصنف –يعني البخاري- أو رآه شاذا مردودا لمعارضته ما هو أقوى منه..". ولعله كذلك عند الترمذي أيضا، فهو تلميذ البخاري. فظهر بذلك ما وراء هذه التراجم من الفوائد القيمة.

3- التراجم المرسلة: وهي التي أرسلت فلم تذكر، واكتفى عنها بكلمة العنوان (باب)، وصيغتها في (الجامع)، على لفظين: (باب)، و(باب منه) أو (باب منه آخر).

وبتتبع هذه الصيغة من التراجم في (الجامع) يتضح لنا أن الترمذي يستخدمها على وجهين:

الوجه الأول: أن يكون مضمون الباب متصلا بالباب السابق أو مكملا له أو متعلقا به، لفائدة زائدة في مضمونه، فيكون بمنزلة الفصل من الباب السابق، وخاصة عندما يقول: (باب منه)، فإن الضمير عائد على الباب السابق، وقد يقول: (باب منه أيضا، أو: (باب منه آخر).

الوجه الثاني: أن يكون حديث الباب فيه فائدة تتصل بأصل الموضوع الذي عنون له (بأبواب كذا).

ومثال ذلك: قوله في أول (أبواب الصلاة): (باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ)، وأخرج فيه حديث ابن عباس وجابر في إمامة جبريل بالنبي ﷺ لتعليمه المواقيت.

ثم قال: (باب منه)، وأخرج فيه حديث أبي هريرة ﷺ: قال رسول الله ﷺ: "إن للصلاة أولا وآخرا، وإن أول وقت الظهر.." الحديث وحديث بريدة: أتى النبي ﷺ رجل فسأله عن مواقيت الصلاة.."[2].

فجميع أحاديث البابين هي في تبين مواقيت الصلاة ومبدئها ونهايتها، فجعل الترمذي ما رُوي النبي ﷺ عن جبريل في الباب الأول تحت الترجمة الصريحة؛ لأن الأصل بيان التشريع من الوحي، ثم ذكر ما ورد من بيانه ﷺفي العنوان التالي: (باب منه)، فكان هذا الباب كالفصل من الباب المتقدم[3].

وقوله في أبواب الحج: (باب ما جاء في حج الصبي)، وأخرج فيه حديثي جابر، والسائب بن يزيد، ثم قال: (باب)، وأخرج فيه حديث جابر في التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان[4].

4- قد يعتمد الترمذي على التراجم في تضمين فقه الحديث.

1- فتح الباري 491/1.

2- الجامع 220/1، برقم: 151.

3- 398/1.

4- الجامع 258/2، برقم: 927.

وأخيرا فإن الترمذي في بعض الأبواب يكتفي بتضمين فقه الحديث في الترجمة دون أن يعلق بعده وهذا كثير في جامعه، مع أن أغلب عادته أن يعلق بعد الحديث بذكر فقهه وبيان أقوال الفقهاء. وهو إذا لم يعلق فإن ذلك راجع لبعض الأسباب الآتية غالبا:

أ. إذا كانت المسألة التي يدل عليها الحديث متفق عليها، غير مختلف فيها: مثل قوله: (باب: ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر) ثم خرج حديث ابن عمر –رضي الله عنهما-: عن النبي ﷺ: قال: "الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله"[1]. ولم يذكر تعليقا فقهيا على الحديث؛ لأن الأمر متفق عليه، ونص الحديث جدٌّ واضحٍ في الدلالة.

ب. إذا كان الحديث في فضائل الأعمال، مثل قوله: (باب ما جاء في فضل الطهور)، ثم ساق حديث أبي هريرة ﷺ: عن النبي ﷺ قال: "إذا توضأ العبد المسلم، أو المؤمن، فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء، أو نحو هذا - وإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء - أو مع آخر قطر الماء - حتى يخرج نقيا من الذنوب"[2]. ولم يعلق تعليقا فقهيا على الحديث مكتفيا بالترجمة، ودلالة الحديث الواضحة على ذلك.

ج. إذا كان الحديث ضعيفا، نحو قوله في (باب ما جاء الترسل في الأذان)، وساق حديث جابر ﷺ: أن النبي ﷺ قال لبلال ﷺ: "يا بلال، إذا أذنت فترسل في أذانك، وإذا أقمت فاحدر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله، والشارب من شربه، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى تروني"[3]. ثم بين ضعف هذا الحديث وأن فيه مجهولا.

1-الجامع 242/1، برقم: 175.

2-المصدر نفسه 52/1، برقم: 2.

3- المصدر نفسه 268/1، برقم: 195.

المطلب الثالث: ملامح الصنعة الفقهية عند الترمذي من خلال تعليقه على أحاديث الباب

للترمذي ملكة فقهية، ونزعة اجتهادية؛ وهو ما أعطى لكتابه قيمة علمية من بين كتب الحديث، حيث غدا من أهم مصادر الخلاف العالي، ويظهر ذلك من خلال تصرفاته التي تدل على دقته وتمكنه من الصنعة الفقهية، ويمكن إبراز ملامح هذه الصنعة عنده فيما يلي:

أولا: عنايته بذكر مذاهب الأئمة، ومواطن الإجماع، وما عليه العمل:

أ- اهتمامه بذكر مذاهب العلماء في المسألة: لقد توسع الإمام الترمذي في نقل المذاهب الحية في عصره، وبيان اختلافهم، فبين الأقوال، وصرح بأسماء أصحابها، وأولى اهتماما بذكر بعض المذاهب المندثرة، كمذهب الليث بن سعد، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والأوزاعي، وغيرهم، إضافة إلى إبرازه في مواضع عديدة فقه الشافعي القديم، وقد أكثر الترمذي النقل عن ستة فقهاء، وهم: مالك، والشافعي، وأحمد، وابن المبارك، والثوري، وابن راهويه، إضافة لنقله عن غيرهم[1].

ومن الأمثلة على ذلك قوله في (أبواب الصلاة): (باب ما جاء في التسليم في الصلاة)، وخرج حديث: عبد الله، ثم قال: العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق"[2].

كما يعتني بنقل مذاهب الصحابة والتابعين فمن بعدهم في المسألة، مصرحا بأسمائهم تارة، ومعمما تارة أخرى، ومثال ذلك قوله في (أبواب الصلاة)، (باب رفع اليدين عند الركوع)، وأخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ثم قال: "وبهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم: ابن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة، وأنس، وابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وغيرهم، ومن التابعين: الحسن البصري، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، ونافع، وسالم بن عبد الله، وسعيد بن جبير، وغيرهم، وبه يقول عبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق،"[3].

ثم خرَّج حديث ابن مسعود ﷺ في عدم الرفع إلا مرة واحدة، وجعل له بابا مستقلا، وذكر القائلين بذلك، ثم قال: "حديث ابن مسعود حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ والتابعين، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة"[4]. وهذا يدل على مدى إنصافه وتسامحه مع المخالف في الرأي، إذ عرض قولَه ودليله بكل وضوح.

1- ينظر: نظرات في الحديث، للندوي، ص 158.

2- الجامع 383/1، برقم: 295.

3- المصدر نفسه 139/1-141، برقم: 256.

4- المصدر نفسه 343/1، برقم: 257.

ب- نقله للإجماع، وما عليه العمل عند الفقهاء: اعتنى الترمذي بنقل الإجماع في المسائل المجمع عليها، والمتفق عليها عند العلماء، وذلك في غاية الأهمية، لأنه يعرفنا على مصدر من مصادر التشريع، وما يسنده ويعضده من السنة، وذلك من أهم ما يطلبه الفقيه ويحتاج إليه، فربما كانت المسألة مما يُظن أنها موضع اختلاف وبحث، لعدم شهرتها، فيخطئ الباحث بإعمال رأيه واجتهاده فيها، والترمذي يحكي الإجماع بصريح مادة هذه الكلمة، أو بما يؤدي معناها من العبارات التي تفيد اتفاق كل العلماء، وارتفاع الخلاف بينهم في حكم مسألة من المسائل، نحو قوله: (عامة أهل العلم)، و(العمل على هذا عند أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافا".

وقد ينقل إجماع الأئمة على ترك العمل بحديث أخرجه في الباب، وقد نبه في آخر الكتاب على حديثين فقال: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث بن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر، وحديث النبي ﷺ أنه قال: "إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه" وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب"[1].

ثانيا: عنايته بتفريع الأحكام الفقهية:

وهو أن يتعرض لمسائل من الفقه في الباب، لم ينص عليها الحديث المخرج في الباب، إما استنباطا من الحديث، أو إلحاقا بمسألة الباب؛ لمناسبة بينهما.

وهو أمر لا يطيقه إلا المدققون من الفقهاء الذين كملوا في الفقه وأدواته، وهذا يدل على مدى الملكة الفقهية لدى الترمذي، فقد عُني بتفريع المسائل الفقهية وضوابطها أيما عناية، في روعة وعظمة استنباط، متوخيا مناسبتها لمتن الحديث، ومثال ذلك قوله في (أبواب الصلاة): (باب: ما جاء أنه يجافي يديه عن جنبيه في الركوع)، ثم أخرج حديث أبي حميد ﷺ، وفيه: ".. إن رسول الله ﷺ ركع فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما، ووتر يديه فنحاهما عن جنبيه". ثم قال: "وهو الذي اختاره أهل العلم أن يجافي الرجل يديه عن جنبيه في الركوع والسجود"[2] فتكلم عن حكم المجافاة في الركوع والسجود، مع أن الترجمة والحديث في السجود فقط.

ثالثا: مسلكه في الترجيح بين المذاهب:

سلك الترمذي في الترجيح بين المذاهب ثلاثة مسالك:

- المسلك الأول: الترجيح بظاهر الحديث: وذلك بأن يحكم الترمذي لمذهب معين بالرجحان؛ لقوة الدليل من السنة، وهو المسلك الغالب الذي يكثر منه الترمذي، وهو بهذا يسلك منهج المحدثين الذين لا يقدمون على

1- العلل الصغير 230/6.

2- الجامع 346/1، برقم: 260.

الحديث إذا صح شيئا لا قياسا ولا غيره.

ومن هنا يلاحظ أن الترمذي يأخذ بما أدى إليه الحديث الصحيح، ويرجح بالحديث الأصح الأقوى في المسألة، ومثال ذلك قوله في (أبواب الطهارة)، (باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم)، وأخرج فيه حديث خزيمة وصفوان بن عسال، في التوقيت ثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم، ثم قال: "وهو قول العلماء من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء، مثل: سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: يمسح المقيم يوما وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وقد روي عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس، والتوقيت أصح"[1].

- المسلك الثاني: الترجيح بفقه الحديث: وذلك بأن يحكم بالرجحان للمذهب المختار عنده بالاستدلال الاستنباطي من النص النبوي، فلترمذي مناقشات فقهية بديعة، يناقش فيها الأقوال وأدلتها بفهم ثاقب، وتوجيه واضح، وترجيح منصف، ما يدل على عمق إدراكه وغوصه في المعاني.

ومثال ذلك: قوله في (أبواب الصلاة)، (باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحرّ)، وأخرج فيه حديث أبي هريرة ﷺ: قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا اشتدّ الحرّ فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحرّ من فيح جهنم". ثم قال: "وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر في شدة الحرّ، وهو قول ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق". ثم نقل قول الشافعي: "إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجدا ينتاب أهله من البعد، فأما المصلي وحده والذي يصلي في مسجد قومه، فالذي أحب له أن لا يؤخر الصلاة في شدة الحرّ". ثم رجّح القول الأول فقال: "ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحرّ: هو أولى وأشبه بالاتباع". ثم رد استدلال الشافعي فقال: "وأما ما ذهب إليه الشافعي أن الرخصة لمن ينتاب من البعد والمشقة على الناس، فإن في حديث أبي ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعي، قال أبو ذر: "كنا مع النبي ﷺ في سفر، فأذن بلال بصلاة الظهر، فقال النبي ﷺ: يا بلال أبرد، ثم أبرد"، فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعي لم يكن للإبراد في ذلك الوقت معنى؛ لاجتماعهم في السفر، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد". ثم خرج حديث أبا ذر، وحكم عليه بأنه حسن صحيح[2].

ومن مناقشة الترمذي للأقوال والرد عليها أو تقويتها: مناقشه مسألة حكم صلاة المصلي وحده خلف الصف: فهو قد عرض المسألة والخلاف فيها، حيث أخرج حديث وابصة بن معبد في أَمْرِ النبي ﷺ، من فعل ذلك بالإعادة، وحسَّنه، ثم حكى الخلاف في المسألة بين القائلين بإعادة الصلاة، والقائلين بالكراهة مع إجزاء الصلاة، ولم يصرح برأيه في الترجيح، لكن ظاهر عمله يدل على أنه قائل بالحديث، فقد أتى بأبواب وأحاديث

1- الجامع 1/155-157، برقم: 94،95.

2- المصدر نفسه 1/226-228، برقم: 157،158

تدل على اختياره ضمنيا العمل بالحديث[1].

ثم أتى بعد ذلك بباب: (ما جاء في الرجل يصلي ومعه الرجال والنساء)، وخرج حديث أنس ﷺ، وفيه: ".. وصففت عليه أنا واليتيم.." الحديث. ثم قال: "وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث في إجازة الصلاة إذا كان الرجل خلف الصف وحده، وقالوا: إن الصبي لم تكن له صلاة، وكأن أنسا كان خلف النبي ﷺوحده في الصف"، ثم ردّ هذا القول فقال: "وليس الأمر على ما ذهبوا إليه، لأن النبي ﷺ أقامه مع اليتيم خلفه، فلولا أن النبي ﷺ جعل لليتيم صلاة لما أقام اليتيم معه، ولأقامه عن يمينه"[2].

-المسلك الثالث: الترجيح بعمل الجمهور أو الأكثر: وذلك بأن يدعم المذهب الذي اختاره ورجحه ببيان عمل الأمة بهذا المختار، وعنايته بذكر الموافقين له، وهو كثير في كتابه، حيث يخرج الحديث ويذكر الخلاف في المسألة، ثم يعتني ببيان القائلين به، بما يفيد ترجيحه بعملهم. وقد يكون الحديث الذي رواه في الباب ضعيفا، فيدعمه بالعمل ليقويه.

ومثاله: (مسألة ترك الجهر بالبسملة في الصلاة)، حيث وضع لها بابا، ثم خرّج حديث عبد الله بن مغفل في ترك البسملة في الصلاة، ثم قال: "والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق: لا يرون أن يجهر بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) قالوا: ويقولها في نفسه"[3].

ثم بوّب باب: (من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) وروى فيه حديث ابن عباس وحكم على إسناده بالضعف، ثم قال: "وقد قال بهذا عدة من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ: منهم أبو هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، ومن بعدهم من التابعين، رأوا الجهر بـ(بسم الله الرحمن الرحيم)، وبه يقول الشافعي"[4].

ثم ذكر "باب في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين"، ثم خرج حديث أنس ﷺ: "أنس، قال: كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين". ثم قال: "والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم: كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين. قال الشافعي: إنما معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، معناه: أنهم كانوا يبدأون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه: أنهم كانوا لا يقرؤون ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾. وكان الشافعي يرى: أن يبدأ بـ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، وأن يجهر بها

1- الجامع 1/305-307، برقم: 230.

2- المصدر نفسه1/311-312، برقم: 234.

3- المصدر نفسه 2/12، برقم: 244.

4- المصدر نفسه 2/14، برقم: 245.

إذا جهر بالقراءة"[1].

فانظر إلى براعة الترتيب وحسن التنسيق في مسألة البسملة، وبيان حكم الجهر بها وتركه، فهو قد أتى بباب من رأى ترك الجهر بالبسملة أولا، وذكر أن الأكثرين عليه، وكأنه يرجح ذلك، ثم بباب الجهر بها، وضعف الحديث، وقرنه بعمل من عمل به من الصحابة والتابعين، ثم برأي الشافعي، ثم ببوب للافتتاح بالحمد لله رب العالمين، فكأن قائلا يقول: فماذا يقول الشافعي في هذا الحديث، وكيف يرده مع وضوح لفظه في ترك الجهر بالبسملة؟ فأجاب عنه بقوله: إن المقصود (بالحمد لله رب العالمين) هنا اسم السورة والبسملة منها على قوله، كما يتضح من تراجم الترمذي لهذه الأبواب أنه يرى عدم ترك البسملة بالكلية، لكنِ الإسرار بها أولى، وهو واضح من نقل آراء المذهب الأول.

رابعا: عباراته الفقهية، وتوثيقه لأقوال الفقهاء:

عبارات الترمذي الفقهية عبارات مجملة في غالبها، وهو ميال لألفاظ المحدثين، ولا عجب في ذلك، فهو محدث فقيه، ومن خلال تتبع ألفاظه وعباراته الفقهية نجد أنه لا يركز في الغالب على الحكم التفصيلي، بل مقصده بيان عمل الفقهاء بالحكم أو تركه، وقد يصرح بالحكم: المستحب أو المكروه، لكن الغالب في عبارات الإمام الترمذي الفقهية أنها مجملة، فلا يقول هذا حلال وهذا حرام، وما ذلك إلا تورعا كعادة الأئمة الأوائل، مثال ذلك في قوله: (أبواب الطهارة، باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض)[2]، ولا شك أن إتيان الحائض حرام بإجماع العلماء.

كما أنه يراعي اختلاف الحكم المستنبط من فقه الحديث بين العلماء، فقد يكون الحكم بالوجوب عند بعضهم، وعند الآخرين بالندب أو الاستحباب.

وأما بعض مصطلحاته الخاصة مثل قوله (أصحابنا)، فيقصد به غالبا المحدثين، مثل الإمام مالك والشافعي وأحمد والبخاري وسفيان الثوري والأوزاعي، مثل قوله في (الطهارة): "باب ما جاء في انتقاض الوضوء من القبلة": "قال أبو عيسى: وقد رُوي نحو هذا عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة، قالوا: ليس في القبلة وضوء، وقال مالك بن أنس، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: في القبلة وضوء، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي ﷺ في هذا؛ لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد"[3].

1- الجامع 15/2، برقم: 246.

2- المصدر نفسه 242/1.

3-الجامع 133/1، برقم: 86.

وأما قوله (أهل الكوفة)، فهو يعني بهم محدثيها وفقهاءها، مثل وكيع، وأبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وغيرهم، وكثيرا ما يذكره في مقابل مالك والشافعي وأحمد.

وأما عن توثيقه لأقوال الأئمة الفقهاء: فإنه قد اعتنى بنقل أسانيده المتصلة بأقوال أصحاب المذاهب الفقهية في آخر جامعه، في (العلل الصغير)[1]، موثقا لكل الأقوال والآراء التي نقلها في كتابه، فنقل أسانيده إلى الإمام مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن إبراهيم، وسفيان الثوري، وابن المبارك.

ويلاحظ أن الترمذي متحرٍّ في أسانيده الفقهية، وهو يقصد في نقله للأقوال ثبوتها عن القائلين بها، وأنهم عملوا بالحديث، فقد ينقل القول عن الإمام ويكون له اختيار آخر أو أنه غير المشهور عن صاحبه، فهو يقصد نقل عمل الفقهاء بحديث الباب، حتى وإن كان لهم قول آخر.

خامسا: الاتجاه الفقهي للإمام الترمذي.

من خلال ما سبق يتضح أن كتاب الجامع حافل بالفقه والمذاهب، وأنه توسع في نقل المذاهب توسعا كبيرا، فأطلعنا على آراء الصحابة والتابعين، وقدم لنا فقه مذاهب اندثرت ونسيت، مع ما نقل من المذاهب المعروفة الآن، ثم أبدى نظراته بالترجيح في كثير من الأحيان.

وتلك خصيصة لكتابه لا يكاد يشاركه فيها كتاب في الحديث، بل قل ما نجد في كتب الفقه توسعه الكثير هذا في نقل المذاهب.

ويظهر موفق الترمذي من المذاهب: موقف المحتكم إلى السنة والاستدلال بها، فيرجح منها ما شهد له الحديث الصحيح أو كان دليله أقوى في نظره، حين ينقدح لديه وجه في الترجيح، لا يرجحه من حيث إنه مذهب فلان المعين من الأئمة، فهو -كما سبق- يذكر في مسائل الخلاف عددا من القائلين بكل رأي، ثم يرجح بين أقوالهم بالدليل.

فتارة يذكر مذهب مالك ويرجحه ويختاره؛ لقوة دليله، وقد يضعفه ويختار غيره؛ لأن الدليل أقوى في نظره، وهكذا[2].

وبعد هذا، فهل هو مجتهد مستقل أو هو من متبعي المذاهب؟ الذي يظهر أنه لا يرتفع إلى مستوى الاجتهاد المطلق كمالك والشافعي والبخاري مثلا، بل هو مجتهد مرجح؛ لأنه لا يسلك في بحث المسائل مسلك المجتهد المستقل الذي يستقرئ الأدلة ثم ينتزع منها الحكم، بل يسرد المذاهب وأدلتها ووجه الدليل، ثم يرجح بينها، فهو إذن يسير على طريقة المحدثين في الترجيح، ويتضح من خلال استعماله لمصطلح (أصحابنا) [3].

1- 230/6.

2- راجع مثلا مسألة التوقيت في المسح على الخفين، ومسألة الإبراد بالظهر. الجامع 159/1، برقم: 96.

3- الإمام الترمذي وموازنة بين جامعه والصحيحين، ص 391.

هذا وقد نسب بعضهم أبا عيسى إلى التمذهب ببعض المذاهب، ثم اختلفوا فيه على قولين:

الأول: أنه شافعي المذهب، وبه قال محمد أنور شاه الكشميري[1].

الثاني: أنه حنبلي المذهب، ذكره المباركفوري[2].

وقد رجح نور الدين عتر: "أن الترمذي من طائفة المحدثين الذين لم يلتزموا بإمام معين، بل يأخذون بالحديث والسنة، وهي الطريقة التي سار عليها أئمة المحدثين المتفقهين، وعلى رأسهم أحمد وإسحاق.. فالترمذي سائر على سننهم، ولم يدع لنفسه الاجتهاد المطلق، بل إن عمله ناطق بأنه مجتهد مرجح متبع لطريقة أهل الحديث"[3].

وهو الذي تميل إليه هذه الدراسة، خاصة بعد تتبع صنيع الترمذي ومنهجه الفقهي والحديثي في كتابه الجامع.

كما يلاحظ إنصاف الترمذي للفقهاء ومدرستي الحديث والرأي، في نقل مذاهبهم وأدلتهم ووجه الدليل عندهم، وعدم التحامل على أحد من أهل العلم أو الوقيعة فيه، وهو أمر نبيل معتاد عند أئمة السلف، سيما عند شيخه البخاري الذي تفقه به، لكن ما أقله في أهل زماننا إلا من رحم الله!!

1- العرف الشذي 33/1.

2- تحفة الأحوذي 173/1.

3- الإمام الترمذي وموازنة بين جامعه والصحيحين، ص 391.

الخاتمة

بعد هذا التطواف الماتع في بعض بساتين جامع الترمذي اليافعة (أبواب الطهارة والصلاة)، وتتبع معالم منهجه في فقه الحديث، يمكننا تسجيل أهم النتائج والتوصيات على وجه الإيجاز، وهي:

- **أولا: أهم النتائج:**

1- أن الإمام الترمذي إمام رفيع المكانة في الفقه والحديث.

2- أنه صاحب ملكة حديثية فقهية، وكتابه قاضٍ له بذلك.

3- أهمية فقه الحديث، وأنه جزء لا يتجزأ من علوم الحديث التي ينبغي لطالب الحديث الاهتمام بها وتحصيلها.

4- أن كتابه (الجامع) يُعدُّ من أهم وأقدم وأوثق مصادر الفقه المقارن؛ لكثرة ذكر أقوال المذاهب الحية والمندثرة، وأدلتها، مع توثيقها بالإسناد المتصل إلى أصحابها.

5- أنه يُعدّ من الكتب الحديثية التي اهتمت وتميزّت بذكر ما عليه العمل عند الفقهاء، ومعرفة الناسخ والمنسوخ.

6- قوة الملكة الترجيحية عند الترمذي، وسعة اطلاعه على المذاهب والأدلة، وطول نفسه في مناقشة الأدلة، وموضوعيته، وإنصافه وسعة صدره مع المخالف.

- **ثانيا: أهم التوصيات:**

1- الاعتناء بفقه الكتب الستة ودراسة محتواها دراسة فقهية حديثية.

2- إقامة الدراسات العلمية حول كتب الحديث وشروحها؛ لاستخراج مناهجها الفقهية، وطرق الاستنباط والترجيح فيها.

3- إقامة الكراسي العلمية الحديثية الفقهية لتدريس كتب الحديث الستة على يد علماء البلاد الأفاضل.

فِهرس المصادر والمراجع

1- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للإمام الخليلي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ.
2- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للشيخ نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى 1390هـ - 1970م.
3- الأنساب، للإمام السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى 1382هـ - 1962م.
4- الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، لأحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين، المعروف بـ (الشاه ولي الله الدهلوي)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية 1404هـ.
5- البداية والنهاية، للإمام ابن كثير، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، الجيزة، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.
6- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 2002م.
7- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
8- تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، الطبعة الأولى 1998م.
9- تراث الترمذي العلمي، للدكتور أكرم ضياء الدين العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1412هـ.
10- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، للإمام محمد بن عبد الغني بن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
11- التمذهب، دراسة تأصيلية مقارنة لمسائل وأحكام التمذهب، لعبد الفتاح بن صالح قديش اليافعي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الثانية 1430هـ - 2009م.
12- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1984م.
13- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، تحقيق: بشار عواد، دار الرسالة، الطبعة الأولى 1980م.
14- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير،

تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، الطبعة الأولى 1969م.
15- الجامع الصحيح = صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة 1987م.
16- الجامع الكبير= سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطلعة الأولى 1998م.
17- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للإمام الخزرجي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، الطبعة الخامسة 1416هـ
18- الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله الحِميري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت: لبنان، الطبعة الثانية، 1980م.
19- السنة النبوية المطهرة قسم من الوحي الإلهي، للدكتور: محمد علي الصابوني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى 2004م.
20- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1985م.
21- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوطي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى 1986م.
22- صحيح مسلم = الجامع الصحيح، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: لبنان، الطبعة الأولى.
23- طبقات الحفاظ، للإمام السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ
24- طبقات المفسرين، للإمام محمد شمس الدين الداوودي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى.
25- العرف الشذي شرح سنن الترمذي، لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، الهندي، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2004 م.
26- الفتاوى الحديثية، للإمام ابن حجر الهيتمي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.
27- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1379هـ
28- فضائل الكتاب الجامع، للإمام الإسعردي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت: لبنان، الطبعة الأولى 1409هـ
29- قوت المغتذي على جامع الترمذي، لجلال الدين السيوطي، إعداد الطالب: ناصر بن محمد ابن حامد الغريبي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم

الكتاب والسنة، الطبعة الأولى 1424 هـ.
30- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للإمام الرامهرمزي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة 1404م.
31- معارف السنن، لمحمد يوسف البنوري، مطبعة كمبني، باكستان 1413هـ.
32- معرفة أنواع علم الحديث، للإمام ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1986م.
33- المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية، للإمام الباجوري، تحقيق: بشير الدروقي وفتحي العوكلي وعلي الدروقي، دار الصالح، القاهرة، الطبعة الأولى 2023م.
34- نظرات في الحديث وفي الصحاح الستة، للإمام أبي الحسن الندوي، دار ابن كثير، الطبعة الثانية 1436هـ.
35- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للإمام محمد جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية، الطبعة الأولى.
36- وفيات الأعيان، للإمام ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت: لبنان، الطبعة الأولى 1994م.